EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

أكتوبر 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
أكتوبر 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: نوفمبر 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مريانا سامي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	14
8	انتهاكات وثقت بأثر رجعي	21
9	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	22
10	التوصيات	26

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصِّحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من **1 إلى 31 أكتوبر 2025**، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر أكتوبر 2025 تم توثيق وقوع عدد **32** انتهاك بحق **14** صحفي/ة، هذه الانتهاكات جاءت وفق معيار النوع الاجتماعي، كالتالي: **28** انتهاك بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بينما وقع **4** انتهاكات بحق صحفيات إناث، فيما لم يشهد الشهر-فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية "شخصيات اعتبارية".

إذا نظرنا للانتهاكات الموثقة خلال الشهر، من زاوية **توزيعها الجغرافي** على محافظات الجمهورية، نجد أن محافظة القاهرة كان لها نصيب الأسد، إذ شهدت منفردة وقوع **27** انتهاك، يليها محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع **3** انتهاكات، في حين شهدت محافظة الجيزة انتهاك وحيد، وكذلك شهدت محافظة القليوبية انتهاك وحيد.

أما النظر للانتهاكات، وفق منظور **التوزيع الزمني**، نجد أن الأسبوع الأول من أكتوبر، شهد وقوع **9** انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الثاني وقوع **13** انتهاكًا، فهو الأعلى من حيث نسبة الانتهاكات، بينما شهد الأسبوع الثالث، وقوع **3** انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الر ابع والأخير **7** انتهاكات.

أما تصنيف الانتهاكات وفق معيار نوعية **الانتهاك**، يكشف لنا أن الانتهاكات الموثقة خلال الشهر، جاءت كالتالي: عدد **6** انتهاكات "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، وكذلك عدد **6** انتهاكات "حرمان من المثول أمام القاضي، و أيضًا عدد **6** انتهاكات "حرمان من التواصل مع الدفاع"، وهناك عدد **3** انتهاكات "استمرار الحبس على ذمة المحاكمة"، وأخيرًا، نجد عدد **3** انتهاكات "جلسة تجديد شكلية". والملاحظ في هذه الانتهاكات كلها، وعددها **25** انتهاك، أنها متعلقة بمرفق العدالة، وكلها مرتبطة إما بجلسات تجديد حبس وإما جلسات محاكمة موضوعية.

أما الانتهاكات التي لا تتعلق بمرفق العدالة، وتم رصدها خلال أكتوبر 2025، فقد جاءت كالتالي: انتهاك وحيد عن كل فئة من هذه الفئات الـ6 وهي (قبض تعسفي، حجب حقوق مالية، إخلاء سبيل بكفالة مالية، تعامل/تحدث غير لائق، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، مصادرة/الاستيلاء على منقولات).

من ناحية **نوع التوثيق**، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الشهر، وعددها **33** انتهاك، تم توثيقها بطريقة مباشرة، إما بالعودة إلى الصحفي نفسه ضحية الانتهاك، أو أحد أفراد أسرته، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو

بالرجوع إلى وثيقة رسمية تثبت بما لا يدع مجال للشك حدوث الانتهاك.

نتناول الانتهاكات كذلك من **منظور تخصص الصحفي/ة ضحية الانتهاك**، من حيث هذا المعيار، نجد أن انتهاكات شهر أكتوبر جاءت كالتالي: عدد **11** انتهاكات بحق فئة "محرر صحفي"، وعدد **7** انتهاكات بحق فئة "كاتب صحفي"، وعدد **4** انتهاكات بحق فئة "محرر ديسك"، وعدد **4** انتهاكات أخرى بحق فئة "رسام كاريكاتير"، وعدد **3** انتهاكات بحق فئة "سكرتير تحرير"، وأخيرًا وقوع انتهاك بحق كل فئة من هذه الفئات الـ **4**، وهي "مصور صحفي، Multimedia/ Social Media ، مدير تحرير، أخصائي SEO ".

المعيار الأخير **للتصنيف هو "نوع جهة عمل المعتدي"**، وهذا المعيار يساعدنا في معرفة إن كان مرتكب الانتهاك قد استفاد من وظيفته في ارتكابه أم لا. وفق هذا المعيار، أن جهات قضائية كانت الأعلى من حيث عدد الانتهاكات التي ارتكبها منتسبيها، بو اقع **26** انتهاك من إجمالي **33** انتهاك، في حين ارتكب مدنيون عدد **3** انتهاكات، في حين تورط منتسبين إلى جهات أمنية في عدد **2** انتهاك، بينما ارتكب منتسبين إلى مؤسسات صحفية عدد **2** انتهاك.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر أكتوبر 2025، وقوع **32** انتهاك بحق **15** صحفي/ة، هذه الانتهاكات جاءت وفق معيار النوع الاجتماعي، كالتالي: **28** انتهاك بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بينما وقع **4** انتهاكات بحق صحفيات إناث، فيما لم يشهد الشهر -فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية "شخصيات اعتبارية".

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيا الانتهاكات

إذا نظرنا للانتهاكات الموثقة خلال الشهر، من زاوية توزيعها الجغرافي على محافظات الجمهورية، نجد أن محافظة القاهرة كان لها نصيب الأسد، إذ شهدت منفردة وقوع **27** انتهاك، يليها محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع **3** انتهاكات، في حين شهدت محافظة الجيزة انتهاك وحيد، وكذلك شهدت محافظة القليوبية انتهاك وحيد.

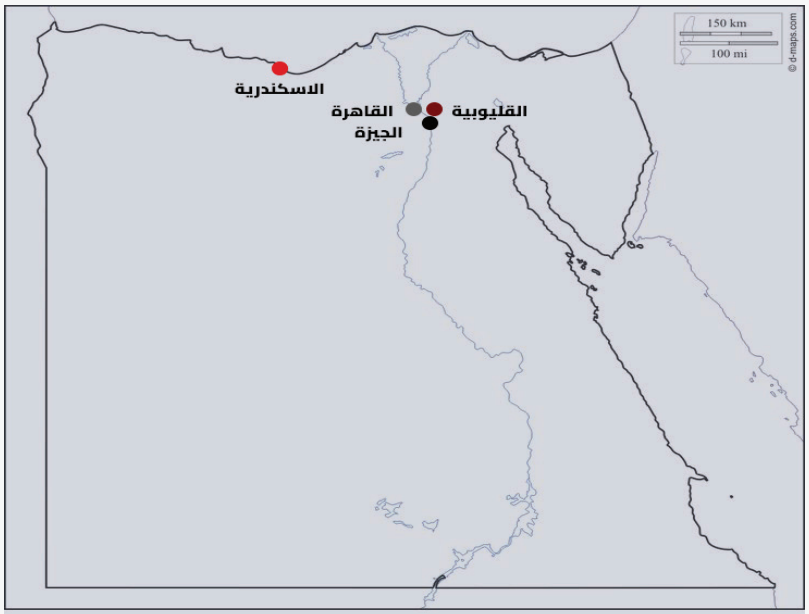

جغرافيا الانتهاكات

القاهرة	27
الاسكندرية	3
الجيزة	1
القليوبية	1

3 -زمن الانتهاك

أما النظر للانتهاكات، وفق منظور التوزيع الزمني، نجد أن الأسبوع الأول من أكتوبر، شهد وقوع 9 انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الثاني وقوع 13 انتهاكًا، فهو الأعلى من حيث نسبة الانتهاكات، بينما شهد الأسبوع الثالث، وقوع 3 انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الرابع والأخير 7 انتهاكات.

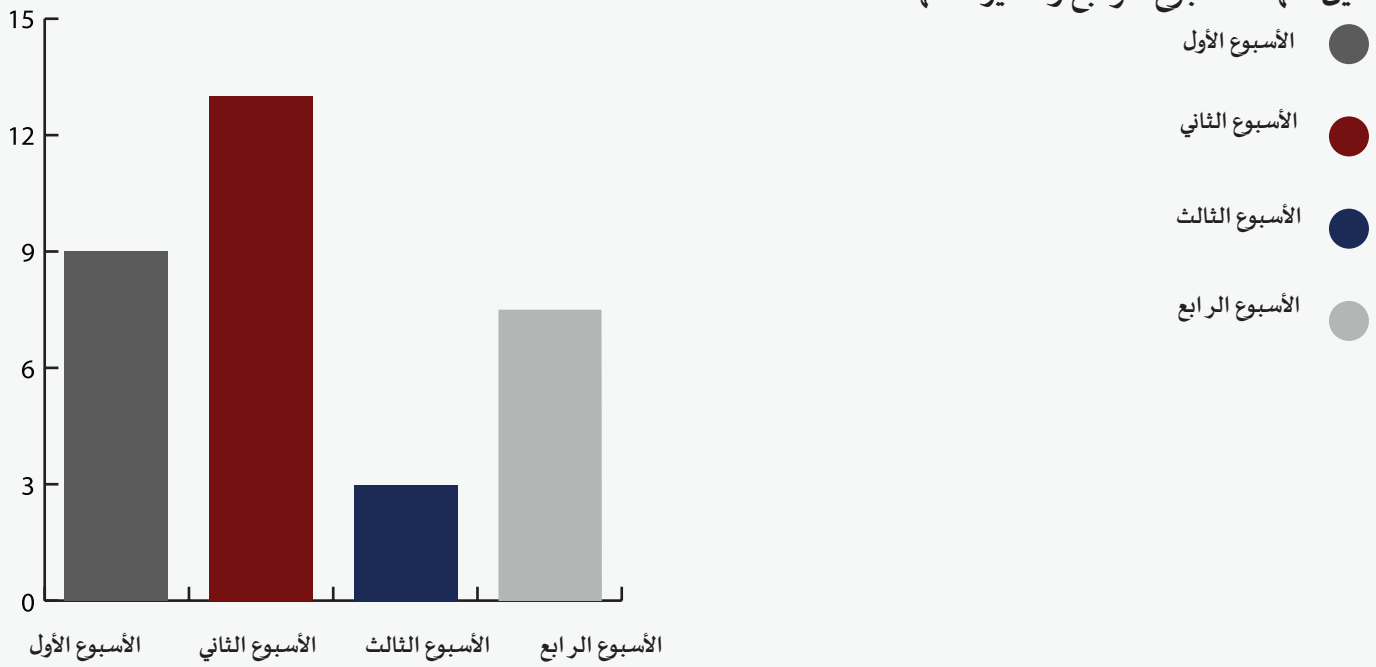

4 -نوع الانتهاك

أما تصنيف الانتهاكات وفق معيار نوعية الانتهاك، يكشف لنا أن الانتهاكات الموثقة خلال الشهر، جاءت كالتالي: عدد 6 انتهاكات "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، وكذلك عدد 6 انتهاكات "حرمان من المثول أمام القاضي، وأيضًا عدد 6 انتهاكات "حرمان من التواصل مع الدفاع"، وهناك عدد 3 انتهاكات "استمرار الحبس على ذمة المحاكمة"، وأخيرًا، نجد عدد 3 انتهاكات "جلسة تجديد شكلية". والملاحظ في هذه الانتهاكات كلها، وعددها 25 .انتهاك، أنها متعلقة بمرفق العدالة، وكلها مرتبطة إما بجلسات تجديد حبس وإما جلسات محاكمة موضوعية أما الانتهاكات التي لا تتعلق بمرفق العدالة، وتم رصدها خلال أكتوبر 2025، فقد جاءت كالتالي: انتهاك وحيد عن كل فئة من هذه الفئات الـ 7 وهي (قبض تعسفي، حجب حقوق مالية، الحرمان من الحديث للمحكمة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، تعامل/تحدث غير لائق، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، مصادرة/الاستيلاء على منقولات).

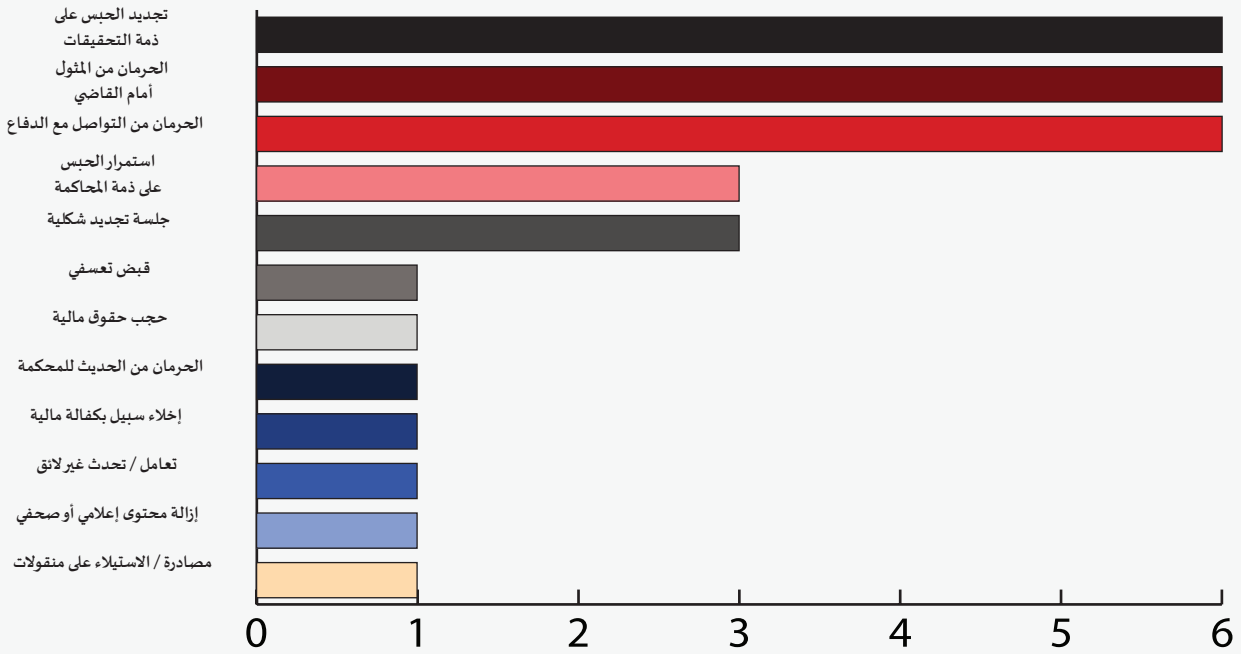

5 -نوع التوثيق

من ناحية نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الشهر، وعددها 32 انتهاك، تم توثيقها بطريقة مباشرة، إما بالعودة إلى الصحفي نفسه ضحية الانتهاك، أو أحد أفراد أسرته، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو بالرجوع إلى وثيقة رسمية تثبت بما لا يدع مجال للشك حدوث الانتهاك.

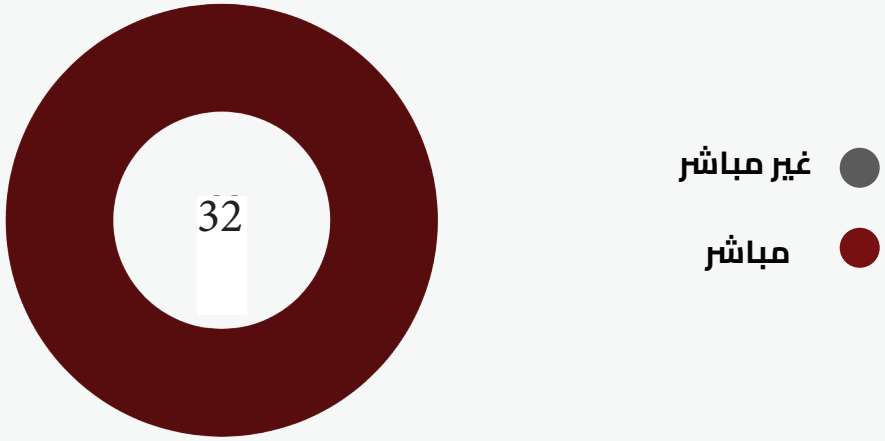

6 -تخصص الضحية

نتناول الانتهاكات كذلك من منظور تخصص الصحفي/ة ضحية الانتهاك، من حيث هذا المعيار، نجد أن انتهاكات شهر أكتوبر جاءت كالتالي: عدد 10 انتهاكات بحق فئة "محرر صحفي"، وعدد 7 انتهاكات بحق فئة "كاتب صحفي"، وعدد 4 انتهاكات بحق فئة "محرر ديسك"، وعدد 4 انتهاكات أخرى بحق فئة "رسام كاريكاتير"، وعدد 3 انتهاكات بحق فئة "سكرتير تحرير"، وأخيرًا وقوع انتهاك بحق كل فئة من هذه الفئات الـ 4، وهي "مصور صحفي، Multimedia/ Social Media ، مدير تحرير، أخصائي SEO".

7 -نوع جهة عمل المعتدي

المعيار الأخير للتصنيف هو "نوع جهة عمل المعتدي"، وهذا المعيار يساعدنا في معرفة إن كان مرتكب الانتهاك قد استفاد من وظيفته في ارتكابه أم لا. وفق هذا المعيار، أن جهات قضائية كانت الأعلى من حيث عدد الانتهاكات التي ارتكبها منتسبيها، بو اقع 25 انتهاك من إجمالي 32 انتهاك، في حين ارتكب مدنيون عدد 3 انتهاكات، في حين تورط منتسبين إلى جهات أمنية في عدد 2 انتهاك، بينما ارتكب منتسبين إلى مؤسسات صحفية عدد 2 انتهاك.

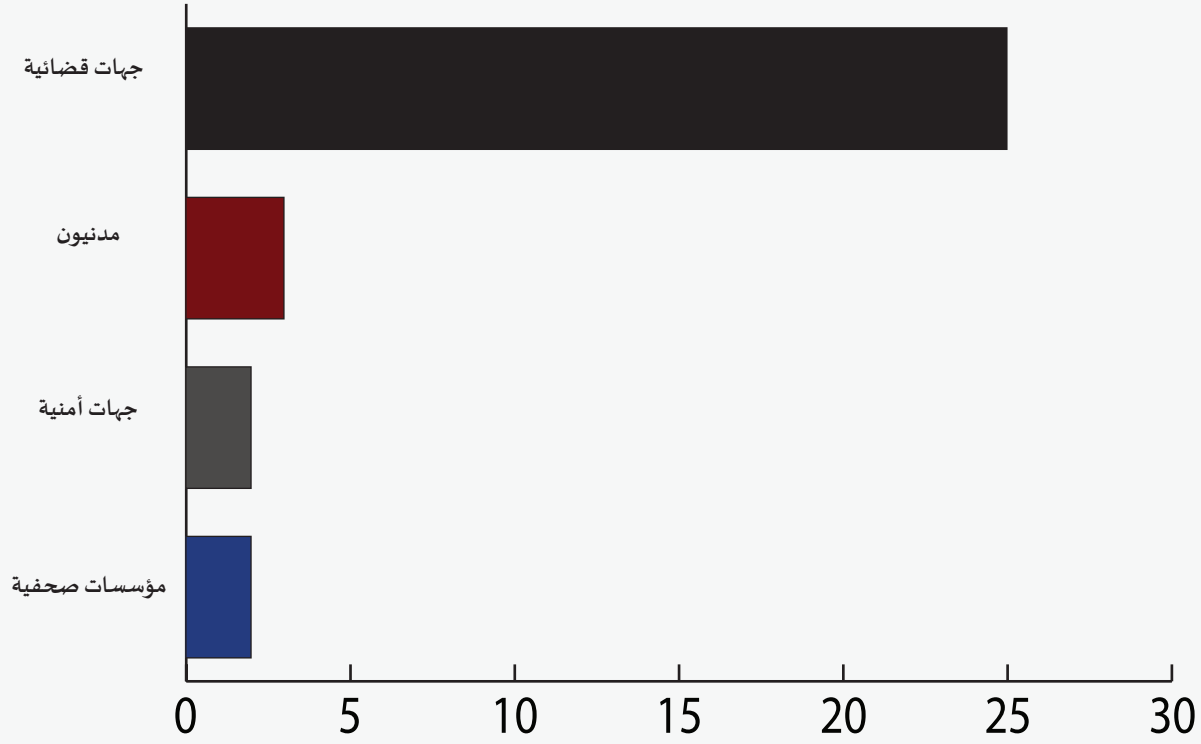

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:

(1) انتهاكات رُصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -القبض على الصحفية صفاء الكوربيجي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 7 أكتوبر 2025، و اقعة القبض على الصحفية صفاء الكوربيجي، من منزلها صباح الإثنين 6 أكتوبر 2025.

وقالت ابتسام الكوربيجي، شقيقة الصحفية المقبوض عليها، في حديثها للمرصد، أن صفاء تعيش مع والدتها وأختها -من ذوي الاحتياجات الخاصة- في شقة صفاء.

وتفيد أن يوم القبض عليها صادف مرور أختهم الكبيرة على صفاء لزيارتها، ومن ثم فقد كانت شاهدة على تفاصيل الواقعة.

تقول: في فجر الإثنين 6 أكتوبر 2025، فوجئت صفاء وأمها وأختها، بطرق على الباب، سألت من؟ رد عليها "ديلفري"، قالت لم أطلب شيئًا يمكنك أن تسأل الجيران، فقال لها "ديلفري لصفاء محمد حسن، أفتحي ولا أكسر الباب".

فتحت الباب بالفعل، وجدت 6 أشخاص، يرتدون ملابس مدنية، دخلوا إلى الشقة، وطلبوا من صفاء الحضور معهم. طلبت تغيير ملابسها، وغادرت معهم.

تقول: فوجئت أمي وأختي الصغيرة بما حدث، فأغمي على أمي، وأصيبت أختي بصدمة، وقد سارع أحد أفراد المجموعة المكلفة بالقبض على صفاء، في محاولة إفاقة أمي وطمأنتها.

كما أفادت: أن القوة صادرت الأجهزة الإلكترونية بالمنزل، سواء كانت خاصة بصفاء أو مملوكة لأيًا من الموجودات معها لحظة القبض.

2 -المرصد يوثق واقعة القبض على الصحفي بالأخبار المسائي محمد طاهر وإخلاء سبيله بكفالة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 19 أكتوبر 2025، و اقعة التحقيق مع الصحفي بالأخبار المسائي محمد طاهر، وإخلاء سبيله بكفالة وتحريز تليفونه الشخصي.

وتواصلت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للصحافة والإعلام بالصحفي، الذي قال في حديثه: أبلغت منذ عدة أيام من طرف مباحث الأنترنت بقطاع الأمن الاقتصادي والاجتماعي بالعباسية، أن أحد الضباط

الكبار يرغب في الحديث معي، وعليه، وبمنتهى حسن النية قدت سيارتي وذهبت إلى هناك، دون أن أعرف أي شيء عن طبيعة الدردشة، ولا هوية الضابط الذي طلب مقابلتي، لكن الصادم في الأمر، أني انتظرت عدة ساعات، خلالها أخذوا الموبايل، الذي بقي بحوزتهم 4 ساعات. وفي النهاية جاء الضابط، وعندما ذهبت إليه لم يكن يعرف أصلا لما تم استدعائي، و أنا لا أعرفه بدوري، وبعد اتصالات، عرفت أن هناك بلاغ مقدم من معاون وزير الآثار، يتهمني فيه بـ"السب والقذف ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

أضاف الصحفي: بعدها بدأ التحقيق، بدون محامي وبدون إخبار النقابة، وبالطبع مع تحريز الموبايل لم يعد ممكنًا الإتصال بأحد. وفي حدود السابعة مساءًا غادرت، حيث أحلت إلى النيابة، وقد استعدت تليفوني المحمول، في حين لم يسمح لي باستخدام سيارتي الخاصة في الذهاب إلى النيابة، إنما اصطحبني أمين شرطة، في سيارة ميكروباص إلى هناك.

استطرد الصحفي محمد طاهر: بعد استعادة الموبايل، وبعد إحالتي إلى نيابة العبور، اتصلت بنقيب الصحفيين، وعليه فقد حضر محامي النقابة، وعضوين من مجلس النقابة. وخلال التحقيق أكدت أن كل المواد المنشورة بخصوص وزارة السياحة تعتمد على مستندات رسمية، فيما لم أشير إلى معاون الوزير باسمه في أيًا من المواد الصحفية التي كتبتها عن الوزارة. وفي النيابة أيضا تم سحب تليفوني المحمول، وفي نهاية التحقيق، تم إخلاء سبيلي بكفالة 2000 جنيه، وتم إعادتي لمباحث الإنترنت لدفع الكفالة والخروج من هناك.

ويستكمل طاهر: دفعت الكفالة في مباحث الإنترنت، لكن تم سحب الموبايل مرة ثانية بوصفه حرز في القضية، ورفض القسم إخلاء سبيلي قبل الكشف عن الاسم لديهم وفي الأخير عدت إلى بيتي.

وكان نقيب الصحفيين قد نشر بيان يندد فيه بالقبض على الصحفي، وما طاله من انتهاكات (استجوابه في نيابة الإنترنت دون إبلاغ النقابة وهو ما يخالف قانون تأسيس النقابة، استجوابه دون حضور محامي معه، تفتيش تليفونه المحمول دون إذن قانوني، وإحالته إلى النيابة متحفظًا عليه بصحبة أمين شرطة داخل سيارة ميكروباص)، وأكد البيان أن النقابة "ستتقدم ببلاغ رسمي في كل ما تم مع الزميل، والذي يكشف انحيازًا واضحًا في الإجراءات لمجرد أن مقدم البلاغ معاون وزير".

وتعليقًا على هذه التطورات التي أثارت ردود فعل غاضبة في المجتمع الصحفي، أصدرت وزارة السياحة والأثار، بيانًا، قالت فيه أن الوزارة أو الوزير لم يتخذا أي إجراءات قانونية ضد أي صحفي، كما أشار إلى أن الوزير أجرى إتصالًا هاتفيا بـ"مع السيد خالد البلشي نقيب الصحفيين، أعرب خلاله عن استيائه من تداول هذه الأخبار المغلوطة، مؤكداً على احترامه الكامل لكافة المؤسسات الصحفية وجميع الصحفيين، مع احتفاظه بحقه في تقديم شكوى رسمية بشأن ما تم تداوله من أخبار ومعلومات غير صحيحة".

3 - تعامل غير لائق بحق الصحفي ريمون المصري

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام يوم الأحد 5 أكتوبر 2025، ما أثاره الصحفي ريمون المصري بشأن واقعة تعدي إحدى الفنانات عليه خلال فعاليات مهرجان الإسكندرية السينمائي.

وأوضح المصري أنه تلقى دعوة من إدارة المهرجان لحضور الفعاليات يوم الجمعة الموافق 3 أكتوبر 2025، وأنه حضر على نفقته الخاصة بصفته صحفيًا حرًا لتغطية المهرجان ونشر فعالياته عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

وأضاف أنه بعد حضوره حفل الافتتاح والعرض الأول، شارك في ندوة الفنان سامح حسين، وبعد انتهائها في نحو الساعة الخامسة مساءً دخلت الفنانة إحدى القاعات لإجراء لقاءات صحفية، وأشار إلى أن الصحفيين تم إدخالهم على مجموعات، وعند دخوله مع مجموعته بدأ في استخدام هاتفه لتصوير الفنانة، إلا أنه فوجئ بقيامها بالتعدي عليه وخطف الهاتف دون مقدمات، وتسليمه لأحد الأشخاص الذي قام بحذف الصور والفيديوهات التي التقطها. حسب روايته.

وذكر ريمون أنه حاول التحدث إليها معرفًا بنفسه بأنه الصحفي ريمون المصري الذي يتواصل معها عادة، وتدخل أحد الصحفيين موضحًا أنه صحفي من ذوي الإعاقة في يده وقدمه، فردت الفنانة قائلة"و أنا مالي أعمله إيه؟".

وأكد الصحفي أنه توجه إلى رئيس المهرجان أمير أباظة لطلب التدخل، إلا أن الأخير طالبه بالهدوء وأن الأمر سيحل، وبعدها لجأ الصحفي إلى إدارة الفندق لمقابلة مدير الأمن، لكن أحد الموظفين قابله وطلب منه مغادرة المكان بدعوى أنه غير مقيم بالفندق.

وتابع ريمون أنه توجه بعد ذلك إلى قسم شرطة سيدي جابر في نحو الساعة السادسة مساءً، وحرر محضرًا برقم 1143 لسنة 2025 جنح قسم سيدي جابر، وأُحيل البلاغ في اليوم نفسه إلى نيابة سيدي جابر، وأضاف أن النيابة باشرت التحقيق في الواقعة من الساعة العاشرة مساءً حتى الثانية عشر بعد منتصف الليل، حيث طلب في ختام التحقيق تفريغ كاميرات الفندق، ووجه شكوته بقيام الفنانة بالتعدي على صحفي من ذوي الإعاقة، وأخذ هاتفه عنوة، والعبث بمحتوياته، والتنمر عليه بسبب إعاقته، بمساعدة شخص آخر.

4 -أمين عام اتحاد نقابات عمال مصر يعتدي بالضرب على الصحفي م.ج

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، تعرض أحد الصحفيين بجريدة العمال للاعتداء بالضرب من جانب أمين عام الاتحاد، يوم الأربعاء 8 أكتوبر 2025.

يقول الصحفي في حديثه للمرصد، يوم السادس من أكتوبر تأخرت 7 دقائق تقريبًا على الموعد الرسمي لبدء العمل في جريدة العمال، فوجدت أن جهاز البصمة مغلق، فتوقعت أنه معطل، ومن ثم كتبت مذكرة إلى أمين عام الاتحاد بخصوص التأخير.

يضيف: بعد يومين ذهبت لمعرفة إن كان أمين عام الاتحاد قد وقع على مذكرة التأخير أم لا، من ثم سألت مسؤول شؤون العاملين، فأبلغني أنه لم تصله أية مذكرات.

قال: وعليه توجهت إلى مكتب أمين عام الاتحاد، فأبلغني مدير مكتبه، أن الأمين العام لم يوقع على المذكرة، لأنها ليست المرة الأولى التي أقدم فيها مذكرة تأخير، وهو ما نفيته، مشددًا على أنها المرة الأولى، وسبب تقديم المذكرة أني وجدت جهاز البصمة مغلقًا.

ويحكي الصحفي عن واقعة التعدي فيقول: طلب مني مدير المكتب الدخول إلى الأمين العام، وهناك أكدت مرة أخرى أن هذه هي المرة الأولى التي اتأخر فيها، وعليه احتد في رده، وطلب مني الخروج من مكتبه، ومن ثم قام بدفعي خارجًا، ثم "حشرني" في باب المكتب واغلقه علي، بما لا يسمح لي بالخروج أو الدخول، ومن ثم اعتدى علي بالضرب، ومن الخارج مدير مكتبه وشخصين آخرين.

وقال الصحفي إنه مع تطور الموقف، حضر إلى موقع الواقعة عضوا مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل وهشام يونس، مضيفًا أن أمين عام الاتحاد ادّعى حينها أنه – أي حربي – هو من اعتدى عليه، إلا أن مراجعة كاميرات المراقبة بالمكان أثبتت أن المعتدي كان أمين عام الاتحاد نفسه.

وأضاف الصحفي أنه بناءً على طلب ممثلي نقابة الصحفيين، حرر مذكرة شكوى رسمية بالواقعة، موضحًا أن رئيس الاتحاد تدخل وقدم اعتذارًا عمّا تعرض له، مقترحًا حلّ الأزمة وديًا باعتبارهم أبناء مؤسسة واحدة، إلا أن حربي رفض التسوية الودية، مؤكدًا تمسكه بحقه في الإجراءات القانونية.

وأشار إلى أنه في السبت 11 أكتوبر تقدم بشكوى رسمية إلى النائب العام بشأن الاعتداء الذي تعرّض له، لافتًا إلى أنه تلقى اتصالًا من أحد الزملاء يفيد بأن الأمين العام للاتحاد يرغب في زيارته بالمنزل لتقديم الاعتذار، إلا أنه وبالاتفاق مع النقابة، طلب أن يتم الاعتذار داخل مقر النقابة، وتم الاتفاق على أن يكون اللقاء يوم الأحد التالي، لكنه لم يحضر ولم يعتذر.

وأوضح أنه استكمل إجراءاته القانونية عقب ذلك، فيما قررت نقابة الصحفيين تقديم بلاغ رسمي ضد الأمين العام، إلى جانب إصدار بيان تضامن وإعلان رفضها لما تعرض له من اعتداء.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

5 -المرصد يوثق واقعة حجب حقوق مالية للصحفي يحيى الشيمي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الخميس 23 أكتوبر 2025، واقعة حجب حقوق مالية بحق الصحفي يحيى الشيمي.

يقول الصحفي، أنه بدأ العمل مع إحدى المواقع الإلكترونية المصرية في 24 أغسطس 2025، مقابل مرتب شهري 10 آلاف جنيه، ويضيف: لم تكن طريقة إدارة العمل بالمكان تعجبني، ومن ثم قررت المغادرة في 17 سبتمبر 2025، ما يعني أني عملت مدة 25 يومًا.

ويشرح يحيى الشيمي: أن ما سرع قراره بالرحيل، أنه تشاجر مع أحد الزملاء بالمكان، وتعرض من جراء ذلك للشتم، ومع ذلك لم تتدخل الإدارة للوقوف على حقيقة ما جرى، إذ لم تجري حتى تحقيق في الواقعة، بل قررت أن الأمر لا يعنيها، فغادر المكان فيما لم يتواصل معه أحد، للوقوف على خلفيات قراره.

يضيف: أبلغني الشخص الذي رشحني للعمل بالمكان أن مستحقاتي المالية محفوظة ولا أقلق، بينما صرف مرتبات العاملين يوم الأربعاء 15 أكتوبر ولم يتواصل معي أحد بخصوص مستحقاتي، إلا أن إدارة الموارد البشرية بالموقع اتصلت بي يوم الاثنين الماضي أبلغتني أنه يمكنني القدوم غدًا وصرف مستحقاتي، فطلبت أن يرسل المبلغ عبر "أنستا باي"، لكن فوجئت أن المبلغ المقرر إرساله لي 4900 فيما كان من المقرر أن يصلني 8350 جنيه عن عمل 25 يومًا.

وأضاف: أرسلت عبر الواتساب لرئيس التحرير استفسر بخصوص هذا الخصم، فأبلغني أن سبب ذلك هو التأخر في الحضور، في حين أننا اتفقنا على هذه التأخيرات، وكنت أعمل شيفتات كاملة من الخارج، وفي مرة أخرى أبلغني أن حجب المستحقات عقوبة إدارية بسبب المشاجرة مع زميل، هذا في وقت لم تتخذ الإدارة أية إجراءات أثناء المشاجرة، ولم تتدخل بأي شكل، فكيف تعاقبني على مشاجرة بعد شهر ونصف، دون أية تحقيقات حتى!

واستطرد الشيمي: حين نشرت عما جرى معي من حجب جزء من مستحقاتي المالية، أرسل لي رئيس تحرير الموقع يبلغني "خناقتك متصورة بالكاميرات، وبتبين كذبك ولن أخضع لابتزازك"، ويختتم بالقول: كان هناك وساطات لكن لم تسفر عن شيء. كما عملت على مقابلة رئيس التحرير لكن كل محاولاتي باءت بالرفض.

في سياق متصل، تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع رئيس تحرير الموقع الذي شهد الواقعة، فقال إن الصحفي تشاجر مع أحد زملائه، وتطاول عليه بالأيدي، ووجه له ألفاظًا خارجة، مؤكدًا أن كاميرات المقر وثقت الواقعة كاملة، وتُظهر أسلوبه وسلوكه غير اللائق أثناء الشجار.

وأضاف رئيس التحرير أن الصحفي كان يعمل بنظام المكافأة، وتم خصم 25٪ من مكافأته واستبعاده من العمل بسبب تصرفاته غير المهنية"، مشددًا على أن "ما يردده من ادعاءات لا أساس له من الصحة، والكاميرات أثبتت العكس.

وأوضح أنه كان بإمكان زميله أن يسلم تسجيلات الكاميرات للشرطة ويتخذ إجراء قانونيًا ضده، لكنه لم يفعل تقديرًا لكونه زميل مهنة، مشيرًا إلى أن "القرار الإداري المتعلق باستبعاده تم تعليقه في صالة التحرير أمام جميع الزملاء.

- العدالة الجنائية

(أ) تجديدات الحبس

6 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 7 أكتوبر 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي على الشاشة رفقة اخرين. وطلب الصحفي الحديث من المحكمة، وهو ما تجاهله عضو يسار الدائرة؛ متعللًا بكثرة القضايا، والمتهمين المعروضين خلال الجلسة، وأن الوقت لن يسمح بذلك.

فيما طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي، إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيا استبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية، المنصوص عليها في المادة 201 من قانون الإجراءات؛ خاصة مع حالته الصحية المتدهورة؛ لكونه مريض قلب، وقد أجرى عددا من العمليات الجراحية، ولأن في استمرار حبسه تهديد على حالته الصحية.

7 -تجديد حبس الصحفي أشرف عمر 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في 8 أكتوبر 2025، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وكان عدد المتهمين كبير على الشاشة؛ فلم نتأكد من وجود الصحفي من عدمه، فيما لم تقم المحكمة بنداء أسماء المتهمين، بل قامت فقط بإثبات حضور اسم كل محامي مع المتهم محل دفاعه، وسماع الدفاع في حدود مبررات الحبس الاحتياطي. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

8 -دون انعقاد جلسة التجديد من الأساس... تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في 8 أكتوبر 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة. لم تنعقد الجلسة، وتم تجديد حبس الصحفي على الورق فقط.

9 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 8 أكتوبر 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وكان عدد المتهمين كبير على الشاشة، فلم نتأكد من وجود الصحفي من عدمه، ولم تقم المحكمة بنداء أسماء المتهمين، بل قامت فقط بإثبات حضور اسم كل محامي مع المتهم محل دفاعه، وسماع الدفاع في حدود مبررات الحبس الاحتياطي. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

10 -تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 27 أكتوبر 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي من محبسة رفقة العديد من المتهمين معه. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقه، واحتياطيا إعمال إحدى التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

11 -تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، خلال الجلسة المنعقدة في 27 أكتوبر 2025، تجديد حبس الصحفية صفاء الكوربيجي، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 7256 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهرت الصحفية على الشاشة من محبسها، رفقة أخريات. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل المتهمة بأي ضمان تراه النيابة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بحقها، واحتياطيا إعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

(ب) جلسات المحاكمة الموضوعية

12 -تأجيل محاكمة الصحفي مدحت رمضان حتى جلسة 3 يناير 2026 مع استمرار حبسه

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 19 أكتوبر 2025، تأجيل محاكمة الصحفي مدحت رمضان، في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة المقيدة بالجناية رقم 557 لسنة 2025 جنايت السلام أول .. برقم كلي 18 لسنة 2025 جنايات كلى شرق القاهرة، حتى جلسة يناير 2026؛ بغرض سماع شهود الإثبات، حيث يواجه اتهامات بـ"الإنضمام الى جماعة ارهابية مع علمه مع بأغراضها ووسائلها في تحقيق تلك الأغراض، ارتكاب جريمة من جر ائم تمويل الإرهاب".

حضر الصحفي لكن لم يخرج من القفص الزجاجي؛ فيما لم يتم التأكد من وجوده الا عن طريق السكرتير والشاشة التي لا تظهره بشكل جيد لكثرة اعداد الافراد وكثرة القضايا المنظورة .

13 - تأجيل محاكمة الصحفي أحمد سامي حتى جلسة 6 ديسمبر 2025 مع استمرار حبسه

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في جلستها المنعقدة 4 أكتوبر 2025، تأجيل محاكمة الصحفي أحمد سامي، في القضية رقم 1093 لسنة 2022 حصر أمن الدولة العليا المقيدة برقم 2858 لسنة 2024 كُلي جنايات القاهرة الجديدة، حتى جلسة 6 ديسمبر 2025؛ لسماع شهود الإثبات، والإطلاع على المستندات.

وقد ظهر الصحفي في القفص الزجاجي، فيما حاول المتهمين أكثر من مرة الإشارة للمحكمة بوجود مشكلة في سماعهم للصوت في داخل القفص بينما لم تعر المحكمة الانتباه لذلك.

14 -تأجيل محاكمة الصحفي حمدي الزعيم حتى جلسة 30 ديسمبر 2025 مع استمرار حبسه

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية)، في جلستها المنعقدة 26 أكتوبر 2025، تأجيل محاكمة المصور الصحفي حمدي الزعيم، في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة، حتى جلسة 30 ديسمبر 2025؛ للإطلاع وسماع شهود الإثبات.

لم تتعدى مدة الجلسة دقائق معدودة، قدم فيها ممثل النيابة أمر الإحالة، حيث يواجه الصحفي اتهامات بـ"الانضمام الى جماعة ارهابية والاشتراك في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة إرهابية". وقد طلب الدفاع التأجيل للاطلاع واستدعاء الشهود.

2. انتهاكات وثقت بأثر رجعي

رئيس تحرير سابق لبرنامج الحياة اليوم يطالب الشركة المتحدة بمستحقاته المالية المتأخرة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 7 أكتوبر 2025، ما صرح به رئيس تحرير سابق لبرنامج الحياة اليوم، عن مستحقات مالية ضخمة له، لدى قناة الحياة المملوكة للشركة المتحدة.

يقول في حديثه للمرصد، أنه عمل في قناة الحياة منذ 2003 وحتى مايو 2018، وقد تعاقب عليه خلال هذه الفترة عدد من الإدارات، وبداية من يونيو 2013 تعرضت القناة إلى أزمة مالية، وعليه كانت تتأخر مرتبات العاملين، حيث يؤكد "كل 3 أشهر نحصل على قبض شهر واحد"، وقد استمر هذا الوضع حتى غادر القناة في مايو 2015، إلا أن القناة في الفترة 2014-2015 استعادت كثير من نشاطها وبدأت العجلة تدور.

يضيف: من جراء تعثر القناة تراكمت لي مديونية على القناة، وقد وقع السيد البدوي وقت ملكيته للقناة على مستند يقول فيه أن القناة مدينة لي بمبالغ مالية. وفي 2018 سددت إدارة القناة الجديدة بعد بيعها من مالكها الأصلي السيد البدوي، جزء من المبلغ المستحق، وبذلك أصبح مبلغ الديون المتبقية 473 ألف جنيه.

يقول: إن هذه المبالغ إنما هي مرتبات شهور لم تصرف أبدًا، ولدي كل ما يثبت ذلك، أوراق مؤرخة بالمرتبات المتأخرة، وورقة من السيد البدوي تثبت حقي المالي لدى القناة، عطفًا على تصاريح الدخول إلى مدينة الإنتاج الإعلامي خلال فترة عملي بالقناة، والشكاوى التي قدمتها للجهات المختلفة ذات الصلة، وشهادات من داخل القناة نفسها بمستحقاتي المالية.

ويستطرد: تقدمت بشكاوى إلى نقابة الإعلاميين، وإلى الهيئة الوطنية للإعلام، وتدخل "مكرم محمد أحمد، وضياء رشوان، وأحمد المسلماني" كوساطات للحصول على مستحقاتي، دون أن يسفر ذلك عن أية نتيجة، ودائما ما كانت الحجة، أني استقلت من عملي وبالتالي ليس لي مستحقات!

مشيرًا إلى أن هذه ليست مشكلته منفردًا، بل كثيرين بالقناة لهم مستحقات متأخرة، ومنهم مذيعات لها ملايين الجنيهات، مختتمًا بالقول: إذا لم تسفر كل هذه المحاولات عن حل سوف ألجأ إلى المسار القضائي.

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

تابعنا عدد من الملفات خلال شهر أكتوبر، تتعلق بحال الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر خلال الشهر، نتناول منها في هذه السطور:

العدد الورقي للفجر يغيب مجددا... وأزمة الرواتب بلا حل

تستمر المشكلات التي تعاني منها مؤسسة الفجر، صحيفة وموقع إلكتروني، في الظهور، وفي هذا السياق وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الخميس 16 أكتوبر 2025، حجب العدد الأسبوعي من جريدة الفجر الورقية، حيث تواصلت المؤسسة مع صحفي بالجريدة رفض ذكر اسمه، فأشار إلى احتجاب العدد الورقي من صحيفة الفجر هذا الأسبوع، و الذي كان من المفترض أن يصدر صباح اليوم الخميس 16 أكتوبر 2025.

و أفاد أن هذه هي المرة الثالثة التي يحتجب فيها العدد الورقي للفجر، المرة الأولى حيث استمر الحجب مدة 5 أسابيع، والمرة الثانية احتجب مدة 3 أسابيع، وهذه المرة احتجب العدد هذا الأسبوع ومن غير المعلوم إن كان احتجاب العدد سيستمر لأسابيع قادمة أم لا.

في سياق أخر، أشار الصحفي في حديثه، إلى استمرار أزمة الرو اتب بالفجر؛ حيث أكد أن آخر راتب تم صرفه كان راتب شهر يونيو الماضي، فيما لم يتم صرف أية مرتبات بعدها حتى اللحظة.

وفي سياق المتابعة المستمرة لأزمات جريدة الفجر؛كان المرصد المصري قد رصد ما تم تداوله عبر مو اقع التواصل الاجتماعي بشأن قرار الحجز على بعض الأصول الموجودة في مقر صحيفة الفجر وطرحها للبيع بالمزاد العلني، ويأتي عقد جلسة البيع هذه ضمن إجراءات التنفيذ الجبري للحكم القضائي الصادر لصالح الصحفي حسام عبد المنجي جلال في الدعوى رقم 1224 لسنة 2019 عمال كلي شمال الجيزة، والمتعلق باستحقاقه لمبالغ مالية.

وبسؤال الصحفي عما إذا كانت لديه معرفة بتفاصيل هذه الأزمة أجاب بالنفي وأشار أنه قرأ الخبر مثله مثل البقية على فيسبوك، وبدوره تواصل فريق الرصد والتوثيق مع عدد من المسؤولين بالجريدة من ضمنهم الكاتب الصحفي محمد عبدالرحمن رئيس التحرير للوصول إلى معلومات أكثر تفصيلية عن الأزمة، فقالوا إنهم لا يمتلكوا أي معلومة عن هذا الموضوع.

شكاوى من مراسلين صحفيين في البحيرة من عدم منحهم تراخيص التغطية

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في أكتوبر 2025، سلسلة من الشكاوى المقدمة من عدد من الصحفيين والصحفيات المراسلين/ات لعدد من المؤسسات الصحفية بمحافظة البحيرة، بشأن ما وصفوه بـ«تعنت ومماطلة» المسؤول الإعلامي للمحافظة، في قبول أور اقهم واعتمادهم لتغطية أنشطة وفعاليات المحافظة.

وتنوّعت أشكال التضييق التي تعرض لها الصحفيون بين رفض استلام أوراق الاعتماد أو تجاهل الرد على الطلبات المقدمة، ومنع بعضهم من دخول مبنى المحافظة أو تغطية فعاليات رسمية، فيما أشاروا إلى أن آلية اعتماد الصحفيين تتم وفق معايير شخصية و انتقائية، لا تخضع لضو ابط مهنية أو شفافة.

وفيما يلي أبرز الشهادات التي تلقاها المرصد من الصحفيين المتضررين:

عصام أبو زيد:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 5 أكتوبر 2025، و اقعة مماطلة مسؤول المكتب الإعلامي بمحافظة البحيرة، في قبول طلب التغطية، المقدم من الصحفي بصحيفة الهضبة اليوم عصام أبو زيد، ومن ثم ضمه إلى جروبات المكتب الإعلامي للمحافظة، ومنحه التصريح اللازم لتغطية الفعاليات الخاصة بالمحافظة ومؤسساتها ومكاتبها.

في حديثه إلى المرصد المصري للصحافة والإعلام، أفاد عصام أبو زيد، أنه أتصل بالمسؤول الإعلامي للمحافظة، لتسليمه أوراق تسجيله لدى المكتب الإعلامي بالمحافظة، وتضم (تفويض من الصحيفة التي يعمل بها، كارنيه الصحفي، ترخيص الموقع من المجلس الأعلى للإعلام)، وقد وعده المسؤول الإعلامي بتسلم الأوراق منه في اليوم التالي، لكن ذلك لم يحدث، وبعدها لم يعد يرد على اتصالاته.

يضيف: تواصلت مع مسؤول التنمية المحلية بالمحافظة، فطلب مني الاتصال بسكرتير عام المحافظة، وقد فعلت، قابلته وسلمته الأوراق، فصادق عليها، وطلب مني تسليمها للمكتب الإعلامي، وعليه أرسلتها لمسؤول المكتب الإعلامي عبر و اتساب، في 3 سبتمبر 2025، و أبلغني بالرد قريبا، وهو ما لم يحدث حتى اللحظة.

يقول رغم مرور أكثر من شهر، لا يزال المسؤول الإعلامي يماطل، بحجة أنه في حاجة إلى الوقت للاستعلام عن صحة الأوراق! في وقت لم يستغرق "مكتب العلاقات العامة" في مديرية أمن البحيرة، وقتًا لاعتماد أوراقي للتغطية الصحفية بالمحافظة، كما يشير إلى أنه حاول الاتصال بمكتب المحافظ أكثر من مرة لكن لم يتلقى أي رد، فيما أفاد أنه لم يتواصل مع نقابة الصحفيين بخصوص ما حدث معه.

صحفية ثانية:

ووصفت إحدى الصحفيات التي تعمل في أحد المو اقع الصحفية مراسلة للبحيرة، تعطيل طلبها بالسماح لها بتغطية أخبار المحافظة بأنه قرار متعنت لا يمكن تبريره؛ فهي ليست المراسلة الأولى للموقع، فقد سبقها في محافظة البحيرة ثلاث مراسلين، منهم أثنان قبلت أور اقهم وتم إضافتهم لجروبات التواصل مع الصحفيين، التابعة للمكتب الإعلامي للمحافظة، ومنهم مراسلة أضافها المسؤول الحالي للمكتب الإعلامي للمحافظة، ما يعني أنه يعرف الموقع، ويعرف أنه مسجل لدى المجلس الأعلى للإعلام!

وتتسأل الصحفية، إن كان التسجيل لدى الأعلى للإعلام هو معيار قبول طلبات الصحفيين بتغطية أخبار المحافظة، فلما السماح لأحد المراسلين الذي يعمل في موقعًا غير مرخصًا بالتغطية.

كما تشرح الصحفية التي طلبت تجهيل بياناتها، أن الأمر يتجاوز مسألة التصريح للتغطية، إنما هي محاولة للتعطيل؛ فقد صورت لقاء مع وكيل وزارة الزراعة بالمحافظة، وتم نشر اللقاء بالفعل، إلا أن مدير المكتب الإعلامي بالمحافظة، تواصل مع مسؤولي وزارة الزراعة، وطلب منهم عدم التواصل مع أي صحفي اسمه غير مدرج في القائمة المعتمدة من المكتب الإعلامي للبحيرة، وتؤكد: كل هذا على الرغم من أنني سلمته "ورقة التفويض" التي يطلبها، منذ شهرين، كما سلمت "ورقة تفويض" أخرى إلى مديرية الأمن؛ للسماح بتغطية نشاطات قطاع الأمن، وقد تم قبولها وسمح لي بالتغطية هناك، لكن مع ذلك تستمر عملية منعي من التغطية من جانب مكتب المحافظة الإعلامي!، وبسبب هذا التعنت، منعت من تغطية معرض دمنهور للكتاب في نسخته التاسعة.

مريم بشير:

في شهادتها قالت مريم بشير، أن المسؤول الإعلامي للمحافظة يستند إلى معايير شخصية في قبول أو رفض الطلبات المقدمة من الصحفيين/ات لتغطية أخبار المحافظة. ولقد قضت مدة عام ونصف في انتظار مو افقة لم تأتي على تغطية

أخبار محافظة البحيرة.

تضيف: بينما كنت أغطي أخبار المحافظة دون أية عقبات تذكر، قبل تولي المسؤول الإعلامي الحالي، وكان وقتها المسؤول الإعلامي لوزارة التربية والتعليم، وكنا نتعاون بصورة إيجابية، لكن بمجرد وصوله لموقعه الجديد أنشأ جروبات جديدة ولم يضيفني إليها، وطلب تفويض باسم المحافظ الجديد. سلمته التفويض بالفعل، لكن استمر استبعادي، بدعوى أنه ينتظر موافقة الجهات المعنية.

تعليق المسؤول الإعلامي:

في سياق متصل، تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع المسؤول الإعلامي للمحافظة، الذي أكد في حديثه، أن هناك معايير ثابتة لقبول طلبات التغطية، منها، تفويض من الصحيفة للمراسل بتمثيلها لدى المحافظة، على أن يتم تجديد التفويض بشكل سنوي، وأن يتجدد مع كل حركة موظفين جديدة، كذلك يشترط أن يكون الموقع الإلكتروني مرخص من الأعلى للإعلام، وتكون الصحيفة الورقية مكودة من نقابة الصحفيين، على أن يقدم الصحفي طالب التصريح ما يثبت ذلك، وعلى أن يتحقق المكتب الإعلامي من صحة هذه الأوراق بالعودة مرة آخرى إلى الجهات المختصة في نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للإعلام وهو الإجراء الذي قد يستهلك بعض الوقت. حسب قوله.

ملف الصحفيين المحبوسين

خالد ممدوح:

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع زوجة الصحفي خالد ممدوح التي قالت في شهادتها، أن خالد في الزيارة الأخيرة كانت حالته النفسية سيئة للغاية؛ فهو لا يعرف سبب حبسه، ولا يدري إلى متى يستمر هذا الكابوس. فضلًا عن ذلك فهو قلق علينا ومشغول بنا في ظل غيابه عنا.

كما أشارت إلى صعوبة الزيارة، في ظل فترات الانتظار الطويلة، وقصر مدة الزيارة نفسها. وذكرت صعوبة الحياة نفسها، في ظل سجنه غير المفهوم أسبابه، وغيابه عنهم.

وكان الصحفي خالد ممدوح قد ألقي القبض عليه فجر الثلاثاء 16 يوليو 2024، من منزله بالمقطم، و اقتياده إلى جهة غير معلومة لمدة 6 أيام قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معه بتاريخ 21 يوليو في القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا والتي يواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة ارهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

حالة الصحفي حمدي الزعيم:

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع ابنة المصور الصحفي حمدي الزعيم، التي قالت في حديثها للمرصد، أن حالته النفسية شديدة السوء بعد 5 سنوات من الحبس دون محاكمة، لم يعد يأمل في شيء أو يطمح إلى شيء، فقد تملك منه يأس وشعور طاغي باللاجدوى.

> أن حالته النفسية شديدة السوء بعد 5 سنوات من الحبس دون محاكمة، لم يعد يأمل في شيء أو يطمح إلى شيء، فقد تملك منه يأس وشعور طاغي باللاجدوى
>
> ابنة المصور الصحفي حمدي الزعيم

تضيف: خلال جلسة المحاكمة الموضوعية، التي عقدت هذا الشهر، طلبنا خروجه من القفص؛ حتى لا يشعر أنه وحيدًا، وبالتأكيد شعر بالسعادة لرؤيتي وبالحديث معي. لكن رأيت أن السجن ترك تأثيرًا قاسي على ملامحه، فقد تغيرت بشكل كبير، كما غزا الشيب رأسه ولحيته.

تقول: يحاول بالتأكيد خلال سنوات حبسه التي طالت، أن يتصالح مع واقعه، أن يواصل البقاء رغم الشعور بالقهر. يقرأ أحيانًا، يتقاسم وزملاؤه أحزانهم وذكرياتهم وقليل من الأمل.

أُلقي القبض على المصور الصحفي من منزله فجر يوم 5 يناير 2021 في منطقة الأميرية، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، ثم نُقل إلى مستشفى العزل بالعباسية.

وفي 16 يناير 2021، تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معه واتهامه بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لنشر أخبار كاذبة، وجرى حبسه احتياطيًا على ذمة التحقيقات.

التوصيات

في شهر أكتوبر 2025 تم توثيق وقوع عدد **32** انتهاك، في ضوء هذه الحقيقة، وفي محاولة للتخفيف من حدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المصريين، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

1. يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

3. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

4. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية. مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

5. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ ات والإعلاميين /ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

6. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات أو حدوث سوء تفاهم.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org